ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

"السياسة المالية العامة.. بعض الأبعاد الضريبية ذات الأهمية الخاصة"

نشرة صحفية

القاهرة – ١٩ مارس ٢٠١٩

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، ندوة بعنوان: "السياسة المالية العامة.. بعض الأبعاد الضريبية ذات الأهمية الخاصة"، لمناقشة التطورات العالمية في المجال الضريبى والتي تواكب التحول نحو الاقتصاد الرقمى، بالإضافة إلى قضية المحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط وزير المالية، وجيفرى آدمز السفير البريطاني في القاهرة.

وقال الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن إجراءات الإصلاح الاقتصادى الصعبة التي نفذتها الحكومة المصرية خلال الثلاث سنوات الماضية، أسهمت في تحقيق نتائج يشهدها الاقتصاد في الوقت الحالي، وهو ما ظهر من تغطية السندات الدولية التي طرحتها مصر الشهر الماضى حيث كانت الحكومة ترغب في طرح ٣ مليار دولار ولكن تم تلقى عروض بحوالي ٢١ مليار دولار، وتم في النهاية طرح سندات بقيمة ٤ مليار دولار، وهو ما وصفه بنتاج الإصلاحات التي جعلت المؤسسات الدولية وصناديق الاستثمار التي اكتتب في السندات المصرية لأول مرة من أسواق آسيا.

وأضاف معيط أن الاقتصاد المصرى مر بمرحلة حرجة خلال فترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية الحالية (يوليو – ديسمبر) ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث تعرضت الأسواق الناشئة لخروج نحو ٥ تريليون دولار لأسباب متعددة منها ما حدث في الأرجنتين وتركيا، والحرب التجارية العالمية بين الولايات المتحدة والصين، وزيادة أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات بواقع ربع نقطة مئوية في كل مرة، وزيادة أسعار الفائدة بصورة كبيرة في العديد من الدول الناشئة، وهو ما أثر بدوره على الاقتصاد المصرى حيث ارتفعت طلبات أسعار الفائدة على الاقتراض الداخلى لنسب "مقلقة" لحوالي ٢٠ – ٢١% في حين تقدر نسبة الفائدة المستهدفة في الموازنة بنسبة ١٤%، كما ارتفعت قيمة الدولار إلى ما يقرب من ١٨ جنيها، في حين يبلغ دولار الموازنة

المقدر نحو ١٧,٢٥ جنيها، وارتفعت أسعار البترول العالمية لنحو ٨٧ دولار للبرميل، في حين يبلغ سعر البرميل المستهدف بالموازنة ٦٧ دولار.

وأكد وزير المالية، أنه رغم هذه التحديات، حققت الموازنة مستهدفاتها خلال النصف الأول من السنة المالية (يوليو – ديسمبر)، وبلغت قيمة الفائض الأولى ٢١ مليار جنيه، وهو ما يزيد عن المستهدف المقدر بنحو ١٥ مليار جنيه بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى، كما حققت الحصيلة الضريبية ٣٠٤ مليار جنيه في حين أن المستهدف بالموازنة ٣٠٠ مليار جنيه، وهو ما يعنى أننا لسنا في حاجة لطلب اعتماد إضافى بموازنة السنة المالية الحالية من مجلس النواب، بعكس ما حدث العام الماضيين نتيجة تخطى الإنفاق بأبواب الموازنة عما هو مستهدف، وهو ما يؤكد استقرار السياسة المالية.

واستعرض وزير المالية بعض خطوات الإصلاح التشريعى والإدارى في المجال الضريبى والمالى، حيث انتهت الوزارة من قانون الإجراءات الضريبية الموحد وتم تلقى ملاحظات المجتمع المدنى عليه تمهيدا لإحالته إلى مجلس الوزراء، وتم الاستقرار على الشركة التي ستتولى عملية ميكنة الضرائب، كما وافق جهاز التنظيم والإدارة على الهيكل الجديد لمصلحة الضرائب والذى يدمج ضرائب الدخل والقيمة المضافة، لافتا إلى تلقى تعليمات رئاسية بالانتهاء من ملف الإصلاح الضريبة بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ باعتباره جزءا هاما من الإصلاح الاقتصادى في الدولة.

وتعمل وزارة المالية على صياغة مشروع قانون جديد للمالية العامة للدولة، وطلبت معاونة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في قانون التجارة الإليكترونية والضرائب على إعلانات مواقع التواصل الاجتماعى، آملا الانتهاء منه خلال العام الحالي، وأعلن رقب الانتهاء من مشروع قانون الضرائب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أسبوغ.

من جانبه قال جيفرى آدمر السفير البريطاني بالقاهرة، أن إجراءات الإصلاح الاقتصادى الجريئة التي تبنها الحكومة المصرى أثرت إيجابا على الصورة الذهنية لمصر، وأسهمت في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مؤكدا أن تدفق الاستثمارات البريطانية على مصر سببه الرئيسى عملية الإصلاح الاقتصادى، مؤكدا على دعم دولته لعملية الإصلاح الاقتصادى في مصر الذى حقق نجاحا كبيرا.

واكد عمر مهنا رئيس مجلس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، على أهمية الندوة التي تتحدث عن السياسة المالية من جانب هام للغاية يتعلق بالأبعاد الضريبية، مؤكدا على أهمية المركز في القيام

بالدراسات الاقتصادية التي تدعم صناع القرار ولها بصمات إيجابية في الكثير من السياسات التي تم اتخاذها على مدى الفترات السابقة.

وأعلنت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير لتنفيذى ومدير البحوث بالمركز، أن دراسة المركز لهذه القضايا لم يقتصر على هذه الندوة، وإنما سيتم العمل على دراسة متخصصة لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وما يمكن الاستفادة منه في التجربة المصرية، لافتة إلى أن التحول الرقمى والاقتصاد الرقمى من أهم الموضوعات التي يهتم بها المركز في أجندته خلال العام الحالي، حيث بدأ سلسلة ورش عمل تعقد على مدار ٦ أشهر لوضع أجندة متكاملة لعملية التحول الرقمى في مصر.

وخلال الجلسة التي تم تخصيصها للحديث عن المستجدات الضريبية الدولية، والتي ترأسها الدكتور أحمد فكرى عبد الوهاب عضو مجلس إدارة المركز، قال عمرو المنير نائب وزير المالية السابق للسياسات الضريبية، أن الحكومة عليها الاهتمام بقضية الاقتصاد الرقمى الذى أصبح يحتل الأهمية الأولى عالميا في الوقت الحالي، ودراسة آليات تحصيل الضرائب من هذه الأنشطة، لافتا إلى أن حجم التجارة الإليكترونية عالميا ارتفع من ٢٥ تريليون دولار عام ٢٠١٥ إلى ٢٧,٧ تريليون دولار عام ٢٠١٧، وعندما يتم تطبيق الضرائب على هذه الأنشطة ستتحقق الكثير من الإيرادات.

وأوضح المنير أن المشكلة في تحصيل الضرائب على الاقتصاد الرقمى تتمثل في أن التعامل يتم بين طرفين ولا يكون هناك وجود للحكومة في هذا العملية، لافتا إلى أن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD توصلت إلى أن دولة المستهلك هي التي تحصل ضريبة القيمة المضافة، ولكن مازال هناك مشكلة في تحديد الآليات بالنسبة لضريبة الدخل، وهو ما يتم مناقشته حاليا بالمنظمة.

وطالب المنير بضرورة إجراء تغييرات تشريعية تتيح تسهيل تبادل المعلومات، وأهمها سرية الحسابات البنكية، موضحا ان أفريقيا تخسر ما بين ٥٠ – ٦٠ مليار دولار سنويا بسبب قواعد سرية الحسابات البنكية، كما أن هناك ١٣٢ دولة غيرت قوانين سرية الحسابات لديها، وهو ما يجب دراسته في مصر، حيث أن هناك مراجعة ستجريها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية في الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٩ على عدد من المعايير، وفى حالة عدم الالتزام بها سيكون هناك مشكلة بعد أن وقعت مصر على الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهرب الضريبى الدولى.

من ناحيته قال أحمد شوقى الشريك التنفيذي لمؤسسة مازارز مصطفى شوقى ورئيس مجلس إدارة جمعية الضرائب المصرية، أن العام الماضى شهد تحويلات للأرباح على المستوى العالمي تقدر بنحو ٨٠٠ مليار دولار بعرض الأجنبية الضريبى.

وأضاف شوقى أن عمليات التجميل الضريبى أثرت على الدول النامية بحوالى ٢٢٠ مليار دولار كان يمكن استفادة مصر بمبلغ ٣٠٠ مليون فى حالة تحصيل الضرائب من هذه العمليات، مطالبا بضرورة تدريب العاملين في مصلحة الضرائب لتطبيق المعايير الدولية لمكافحة الأجنبية الضريبى ونقل الأرباح، متوقعا اندماج السياسات الضريبية على المستوى العالمى خلال ٥- ٦ سنوات، وستكون حوافز جذب الاستثمار قائمة على تطبيق النظم الضريبية فى الدول وليس سعر الضريبة، وبالتالى يجب تعاون الدول فى هذا الموضوع.

وقال الدكتور باسكال سان امان مدير مركز الضرائب والإدارة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن الضرائب الدولية أصبحت محل اهتمام الحكومات في الفترة الأخيرة، خاصة بين رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا، وذلك مع تنامي ظاهرة التهرب الضريبي بين الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تلجأ إلي دول الملاذات الضريبية للهروب من سداد الضرائب.

وتحدث باسكال عن تحركات مجموعة العشرين الكبرى للتعامل مع تحديات الضريبة الدولية حتى الآن، لتحسين نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالي لتحسين مؤشرات التوظيف وغيرها من المؤشرات، وعلى رأسها تطبيق نظام "BEPS" وهو الاتفاق الدولى بشأن الحد من تآكل الوعاء الضريبى ونقل الأرباح الذى وضعته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وإصدار قوائم سوداء للدول التي لا تلتزم بتطبيق معايير الشفافية، وهذه المحاولات ترتب عليها انضمام عدد كبير من الدول إلي الاتفاقية أهمها سويسرا التي تشهد إقبالا كبيرا من جانب الأثرياء والشركات الكبرى على فتح حسابات بنكية من أجل الحفاظ على سرية هذه الحسابات وتجنب سداد الضرائب.

ويري باسكال أن الوقت الحالي يحتاج إلي مزيد من الضوابط لتطبيق التسعير التحويلي من أجل سد الثغرات التي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتحويل أرباحها بين الدول بحرية نظرا لعدم وجود قانون موحد للتغلب على هذه الثغرات، لافتا إلي أن هناك فرصة سانحة لتحقيق هذا الهدف في ظل سعى الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا للوصول إلى صيغة للتعامل مع ثغرات الضرائب الدولية.

وشددت الدكتور عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، على أهمية موضوع الاقتصاد الرقمى وإيجاد آليات لتحصيل الضرائب على الخدمات الإليكترونية، خاصة وأن جزء كبير من قطاع الخدمات يندرج تحت الاقتصاد غير الرسمي، وبغياب الضرائب على هذا القطاع الكبير يكون لدينا مشكلة كبيرة، وهو الأمر الذى يتطلب تأهيل المؤسسة الضريبية للتعامل مع هذه المستجدات، والعمل على توسيع القاعدة الضريبية وليس الحديث عن زيادة معدل الضرائب.

وناقشت الجلسة الثانية من المؤتمر تحديات القطاع غير الرسمي والمحاسبة الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفى هذا الإطار استعرض كامل صالح الشريك التنفيذي بمكتب ديلويت مصر، بعض الإحصائيات التي وصفها بغير الدقيقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ولكنها تعطى عدد من المؤشرات على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد المصرى.

وقال صالح أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل ٧٥% من الاقتصاد المرصى، ويوجد ٣,٨ مليون مشروع صغير في مصر، وهناك تقديرات لحجم هذا القطاع بنحو ٤٠٠ مليار جنيه، ويقدر العاملون خارج الاقتصاد الرسمي من هذا القطاع بنحو ٨٤% من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجعا السبب الرئيسى إلى تعقيدات الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والتعامل مع الضرائب.

وأشار صالح إلى بعض التحديات المتعلقة بالتعامل مع هذا القطاع والتي تتمثل في عدم وجود معلومات كافية عن القطاع لصياغة سياسات ضريبية محددة، بالإضافة إلى عدم وضوح مطالب الجهات المختلفة من هذا القطاع، وطالب بعدم تحصيل ضرائب من المشروعات متناهية الصغير التي يقل إيراداتها السنوية عن ١٠٠ ألف جنيها وهو توجه عالمى، وتبسيط المحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة من خلال فرض نسبة محددة على الإيراد.

من جانبه قال ماريو منصور رئيس مركز ميتك بصندوق النقد الدولى، أن الجميع يجب أن يشارك في بناء المجتمع لذا يتوجب تحصيل الضرائب على الشركات الصغيرة ولكن من المهم أن تكون محاسبتها بطريقة سهلة وخالية من التعقيد، لأنه عندما تواجه هذه الشركات تعقيدات في الإجراءات فإنها تظل صغيرة ولا تستطيع التوسع والنمو، مؤكدا أن البساطة الحيادية والشفافية هي أفضل طريقة لتحصيل الضرائب من الشركات الصغيرة.

وأكد على ضرورة تحديد هيكل الشركات الصغيرة، لأن القطاع غير الرسمي متعدد الأشكال وهناك طرق لإخفاء الأرباح، وبالتالي يجب أن يكون هناك طريقة لكشف ادعاء الشركات بأنها صغيرة على غير الحقيقة.

وكشف المستشار هشام رجب عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعى، عن أهم ملامح قانون المشروعات الصغيرة والمتوسط، المنتظر إعلان صيغته النهائية خلال أسبوع إلى أسبوعين، حيث تم وأوضح رجب، إن القانون توصل لحل المشكلة الأكبر لحصول المشروعات الصغيرة على تمويل بنكى خاصة المشروعات التى يتم تخصيصها بنظام حق الانتفاع، أو المشروعات التى تملك أصولا "أرض أو عقارات" غير مسجلة، حيث لم يكن يسمح بمنحها قروض بضمان هذه الأصول من قبلل من خلال ما يسمى "التخصيص المؤقت" لحل مشكلة تمويل المشروعات صاحبة الأصول غير المسجلة.

وأوضح، إن الجهة التى ستخصص المشروع سيكون التخصيص باسم جهة التمويل أو البنك بصورة مؤقتة لحين انتهاء صاحب المشروع من سداد القرض، لضمان حق البنك فى التصرف بالعقار فى حالة عدم سداد مستحقاته إذا تعثر المشروع.

وفيم يتعلق بحق الانتفاع لم يكن من المسموح قيام البنك بتمويل المشروعات المخصصة بحق الانتفاع وليس التمليك، لآن حق الانتفاع مرهون بحياة صاحب المشروع أو مدته، ولكن سيتم التجاوز عن ذلك فى القانون الجديد والسماح بالتمويل البنكى للمشروعات المقامة بحق الانتفاع.

وأكد رجب، إن القانون سيجعل البنك وشركات التمويل لها أولوية متساوية مع الحكومة فى الحصول على حقه حال تعثر المشروع، حيث كانت البنوك تعزف عن تمويل المشروعات الصغيرة لأن الحكومة ممثلة فى التأمينات والضرائب لها الأولوية فى الحصول على حقها حال تعثر المشروع، ويأتى البنك فى مرتبة متأخرة، وهو الوضع الذى تم تداركه فى القانون الجديد.

وأعلن رجب عن منح حوافز للشركات الكبيرة وفوق المتوسطة التي تحفز الشركات الصغيرة المصنعة للمكونات، وحوافز إلى شركات ضمان مخاطر الائتمان التي توفر تمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويتضمن مشروع القانون المقترح فصلا خاصا بالاقتصاد غير الرسمي يتضمن مجموعة من الحوافز والإجراءات لتوفيق أوضاع المشروع تتضمن منح ترخيص فورى حتى وإن كان المشروع مخالفا ووقف كافة الدعاوى القضائية والمحاضر المحررة ضده من جميع الجهات خلال مدة زمنية محددة بثلاث سنوات لتوفيق الأوضاع، وفى حالة توفيق أوضاعه يحصل على الحوافز المددة بموجب القانون.

وأشار رجب إلى أن مشروع القانون الجديد يسمح بمنح مساحة للجمعيات الأهلية وجميعات الأعمال والشركات المتخصصة لعمل برامج توعية لدمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية، موضحا أن

مشروع القانون تضمن ١٠٠ مادة تلتحم مع الواقع المصرى وتجارب الدول المختلفة وآراء المتخصصين، آملا أن يكون بداية جديدة لعمل هذا القطاع في مصر.

وعلى الجانب الآخر عارض محمد البهى رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية تقديم أي حوافز للقطاع غير الرسمي، والذى يضر بالمنافسة مع القطاع الرسمي، مؤكدا أن هذا القطاع لا يتمثل في الباعة الجائلين، وإنما هناك أباطرة يعملون بأوراق رسمية من تراخيص وشركات رسمية ولكنها تتعامل في الاقتصاد غير الرسمي من خلال عدم إصدار أي فواتير ضريبية، حيث يوجد في مصر ١٢٠٠ سوق منتشرة في جميع أنجاء الجمهورية لا تتعامل بالفاتورة الضريبية.

وطالب البهى بضرورة إنشاء المجلس الأعلى للضرائب تنفيذا لقانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لوضع سياسات ضريبية محددة، وتحويل مصلحة الضرائب إلى هيئة عامة والارتقاء بموظفيها.

وفى هذا الإطار أثارت الدكتورة عبلة عبد اللطيف مشكلة تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغير في مصر، فبعد أن كان هناك أكثر من تعريف استقر الأمر على تعريف البنك المركزى واعتمد القطاع البنكى لهذا التعريف، ولكن هناك توجه للحكومة لوضع تعريفات أخرى للقطاع.

وأكدت عبد اللطيف على وجود العديد من الشركات الكبيرة التي تتم تعاملاتها المالية في إطار الاقتصاد غير الرسمي، مشددة على مسئولة الدولة بشكل كامل على وجود القطاع غير الرسمي.

ودعا عمرو المنير إلى تبسيط المعالجة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم منح إعفاءات ضريبية لهذا القطاع، لأن تجربة الإعفاءات أثبتت عدم نجاحها من قبل.